

## ملخص وقائع ورشة العمل الأولى؛

مسيرة التكامل الاقتصادي العربي  
من الماضي إلى المستقبل

عقدت ورشة العمل الأولى في برنامج الموسم الثقافي للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية يوم السبت الموافق 27 / 10 / 2018 ، بين الساعة السادسة و الثامنة مساءً ، وكان المتحدث الرئيسي فيها الدكتور تامر العاني / مدير إدارة العلاقات الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، حول موضوع :

## «مسيرة التكامل الاقتصادي العربي من الماضي إلى المستقبل»

وقد بدأت ورشة العمل بمحاضرة من المتحدث الرئيسي استغرقت حوالي 40 دقيقة ، وتناولت النقاط التالية بإيجاز:

## أولاً: الخصائص العامة للتكامل الاقتصادي العربي

- الإمكانات
- المؤسسات
- التمويل

## ثانياً : المعوقات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي

- المدخل التجاري
- المدخل الإنتاجي
- مدخل البنية الأساسية

## ثالثاً : التكامل الاقتصادي العربي والأمن القومي العربي

- الأمن القومي العربي.
- الأمن الغذائي
- الأمن المائي
- الأمن الإنساني

## رابعاً : الآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي.

## ألقيت المحاضرة أضواء أساسية على عدد من القضايا ، أهمها :

أولاً : إن محاولات التكامل الاقتصادي العربي استغرقت قرابة ثلاثة أرباع القرن، منذ إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 حتى الآن . وقد قامت تجربة التكامل في إطار «العمل العربي المشترك»، بصفة أساسية، انطلاقاً من «المدخل التجاري» أي تعزيز المبادلات التجارية البينية، حيث وصلت ذروة هذا المدخل إلى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اعتباراً من عام 2000 ، وامتدت الفترة الإنتقالية الخاصة بها لمدة خمس سنوات (2000 – 2005) .

ورغم طول المدة الزمنية، وتعدد المحاولات، فإن نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية لم تزد عن 10% تقريباً، مع هوامش بالزيادة الطفيفة أو النقص خلال بعض السنوات .

وقد بذلت عدة محاولات طموحة لتطويع المدخل التجاري، حيث تضمنت قرارات القمة الاقتصادية والاجتماعية التنموية في الكويت مطلع 2009 -مثلاً- الانتهاء من إقامة منطقة

التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2010، وإقامة «الاتحاد الجمركي العربي» بحلول عام 2015، والسوق العربية المشتركة في 2020 .

ورغم ذلك شهدت مسيرة التبادل التجاري البيئي نوعاً من التباطؤ، وتعثرت نسبياً بعض القضايا مثل «قواعد المنشأ» و«إزالة الحواجز غير التجارية»؛ هذا بينما تم الاقتراب من إنهاء «القانون الجمركي العربي الموحد» ، وإن كان النقاش ما زال يدور حول موضوع «التعريف الجمركية».

ثانياً : إن مسيرة التكامل العربي شهدت محاولات متعددة لانتهاج مداخل مكملة للتجارة، وخاصة المدخل الإنتاجي والاستثماري، ومدخل تعزيز البنية الأساسية. وتم التعبير عن ذلك خلال القمم الاقتصادية والاجتماعية التنموية، بدءاً من قمة الكويت 2009 والتي تضمنت قراراتها إتمام الربط الكهربائي، والربط بالسكك الحديدية وتحديد المشروعات اللازمة، مع بيان التكلفة التقديرية وفق ما تم تقديمه من بيانات من الدول العربية .

ثالثاً : هناك عدد من العقبات التي حالت دون التطوير المأمول للتكامل الاقتصادي العربي، ومنها:

1 - ضعف المخصصات المالية المرصودة لمشروعات التكامل، وخاصة في مجال البنية الأساسية.  
2 - ضعف الالتزام ببعض القرارات ذات الصلة والصادرة عن مؤتمرات القمة ، وفي المجال الاقتصادي بالذات.

3 - التفاوت بين الدول العربية من حيث درجة التهيؤ لتنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادي في مختلف المجالات، مع اشتداد الحاجة إلى ذلك كما يبدو من اتساع الفجوة الغذائية العربية مثلاً ( قدرت قيمة الفجوة بنحو 33 مليار دولار عام 2017 ) .

هذا وقد شهدت المناقشة التي أعقبت المحاضرة، عدداً من التساؤلات وبعض المداخلات القيمة، كما قدمت اقتراحات مهمة .

من بين التساؤلات ما يتعلق بأنصبة الدول العربية المختلفة في التكلفة الإجمالية للمشروعات التي تم إقرارها في القمم الاقتصادية.

ومن المداخلات، ما تقدم بها رئيس مجلس إدارة هيئة وادي النيل للملاحة النهرية، كهيئة مصرية سودانية مشتركة، تقدم نموذجاً للعمل التكامل المتطور .

وقد تأسست الهيئة المذكورة عام 1975 وبدأ أسطولها النهري بثلاثة سفن فقط ، ثم وصل تعداد السفن إلى 22 سفينة حتى الآن، منها 20 سفينة لنقل البضائع وخاصة اللحوم والمواشي الحية، وباخرتان للركاب ، ويحتاج البعض منها إلى تجديد وبيحث عن التمويل الاستثماري اللازم لذلك .

أما المقترحات فقد تركزت على أساليب تدبير التمويل اللازم للمشروعات العربية المقترحة، وخاصة في مجال البنية الأساسية، مثل :

- إنشاء بنك أو تحالف بنكي متخصص لتمويل استثمارات البنية الأساسية على غرار البنك الآسيوي للبنية الأساسية الذي بادرت بالدعوة إليه الصين وقدمت أكبر جزء من رأس المال.
- استخدام نظام B.O.T ( البناء والتشغيل ونقل الملكية ) مثل ما سيتم في مشروع السكك الحديدية بين وادي حلفا والخرطوم .
- إنشاء صناديق خاصة لتمويل المشروعات في بعض القطاعات الواعدة .